

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملا بالطلب الوارد في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754) التي طلب فيها إلى رئيس المجلس تقديم تقرير كل ستة أشهر عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (المكتب). ويغطي التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويركز على المسائل العامة والمسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، وعلى الأنشطة التي يضطلع بها المكتب، بالتعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثانيا - التطورات والاتجاهات العابرة للحدود

٢ - استمرت حالة السلام والأمن عموما في التحسن في غرب أفريقيا. وعلى الرغم من عدد من العوامل الداخلية والخارجية المعوقة، ولا سيما انعدام الأمن الغذائي والأزمة المالية العالمية، بدأت تظهر في غرب أفريقيا اتجاهات إيجابية نحو السلام والانتعاش والاستقرار بعد النزاع. أما التقدم المحرز في مجالي الحكم وسيادة القانون فإنه، وإن كان كبيرا، لا يزال هشاً في جوهره ويمكن حتى أن يتراجع في بعض المجالات. وعلاوة على ذلك، فإن التهديدات الأمنية الناشئة والمتنامية، ولا سيما الجريمة المنظمة والأنشطة غير المشروعة والأنشطة الإرهابية وتغير المناخ، تهدد المساعي المبذولة حاليا والمكاسب التي تحققت حتى الآن.

ألف - العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

النمو الاقتصادي وآثار الأزمة المالية العالمية

٣ - تستمر اقتصادات غرب أفريقيا في النمو وإن كانت بوتيرة أبطأ. ولم يجر بعد تقاسم ثمار النمو الاقتصادي على نطاق واسع بين جميع شرائح المجتمعات في غرب أفريقيا. وتشكل الاتجاهات السائدة في المنطقة دون الإقليمية والمتمثلة في حدوث تركيز شديد للثروات في أيدي جماعات صغيرة من الأفراد من جهة، وتدهور سريع في الأوضاع المعيشية للأغلبية من جهة أخرى، مصدر قلق لأنها تدخل في عداد العناصر الأساسية المؤدية إلى زعزعة الاستقرار واندلاع أعمال العنف.

٤ - والمكاسب التي تحققت في المجال الاقتصادي يقابلها جزئياً الآثار السلبية للأزمة المالية التي يشهدها العالم حالياً. ويتمثل أحد الآثار الهامة للأزمة في الانخفاض الكبير في التحويلات المالية من عمال غرب أفريقيا المهاجرين، مما قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية للفئات الأضعف. وتظهر البيانات الحديثة أن التحويلات المالية إلى غينيا - بيساو انخفضت في عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٨ في المائة عن عام ٢٠٠٧؛ وأنها انخفضت في غانا، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩، بنسبة ١٦ في المائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٨. وبالنسبة للسنغال، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض التحويلات المالية بنسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. أما أسعار السلع الأساسية العديدة التي تصدرها المنطقة دون الإقليمية فلها مستمرة في الانخفاض.

٥ - وأصبحت معالجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة على الاقتصادات والمجتمعات في غرب أفريقيا مجالاً ذا أولوية لاتخاذ إجراءات وقائية. وسيُضعف حجم هذه الأزمة الهائل قدرة الدول، المحمّدة أصلاً، على توفير الخدمات الاجتماعية وتلبية الطلبات الاجتماعية المتزايدة، مما سيؤدي إلى تأجيج التوتر والإسهام في زعزعة الاستقرار السياسي.

تغير المناخ والأمن الغذائي

٦ - لا تزال منطقة غرب أفريقيا شديدة الضعف إزاء انعدام الأمن الغذائي، بسبب عدد من العوامل المساعدة ومنها انتشار الفقر والتوسع العمراني السريع وارتفاع معدلات النمو السكاني والإفراط في الاعتماد على الزراعة المعتمدة على الأمطار. وتعاني المنطقة أيضاً من آثار زحف التصحر البطيء، وتسود الآن جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية مخاوف من ارتفاع منسوب مياه البحر على طول المناطق الساحلية المنخفضة حيث يقع ما لا يقل عن عشر مدن رئيسية.

٧ - وفي هذا السياق، أصبح التصدي لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي في غرب أفريقيا يشكل أولوية لدى الحكومات والمنظمات دون الإقليمية، لا سيما أن الزراعة شبه الكفافية تشكل العمود الفقري لاقتصادات معظم دول غرب أفريقيا وسبل كسب الرزق فيها، إذ تغطي ما يصل إلى ٩٠ في المائة من الاحتياجات الغذائية السنوية. وعلى الرغم من جني محاصيل مشجعة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لا يزال الحصول على المواد الغذائية مشكلة كبرى لدى الفئات الأضعف من السكان. ويؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتفاقم الفقر في المناطق الحضرية وازدياد المخاطر البيئية في المجتمعات المحدودة الموارد إلى إضعاف شبكات الأمان والحماية الاجتماعية واشتداد الاحتياجات الإنسانية وتهيئة أرضية خصبة لتزعزع الاستقرار السياسي. كذلك تؤدي التحولات في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة إلى زيادة حدة التوتر بين الرعاة والمزارعين وتؤجج النزاعات المحلية، وهذا أمر قد يخلف آثارا سلبية على الصعيد دون الإقليمي.

المشاكل الإنسانية

٨ - ما زالت الأوبئة تمثل مشكلة إنسانية خطيرة في منطقة غرب أفريقيا التي يتفشى فيها أسوأ وباء لالتهاب السحايا شهدته في السنوات الخمس الأخيرة. ومع بدء موسم الأمطار، تولى هيئات المساعدات الإنسانية في غرب أفريقيا مكافحة الكوليرا وغيرها من الأمراض المعوية مزيدا من الاهتمام. وهي ناشطة في تقديم المساعدة لحكومات هذه المنطقة دون الإقليمية في الخطط التي تضعها للتأهب لمواجهة التفشي المحتمل لجائحة إنفلونزا A/H1N1.

٩ - وفي بيئة تتصل فيها المشاكل الإنسانية بالاقتصاد أكثر مما تتصل بالتراعات، ينبغي إيضاح دور القطاع المعني بالمساعدات الإنسانية في معالجة عواقب الفقر المدقع والآثار المحتملة أن تخلفها الأزمة المالية العالمية. ويلزم أن توسع الأوساط المعنية بالتنمية والمساعدات الإنسانية دائرة الحوار الذي تقوم به للحصول على الدعم المالي اللازم. ومع الاستثناء الملحوظ للغذاء والتغذية، لم تتلق المجالات الأخرى جميعها حتى الآن سوى أقل من ثلث المبلغ المطلوب في إطار عملية النداء الموحد في غرب أفريقيا لعام ٢٠٠٩.

باء - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود

١٠ - لا يزال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود يؤثران سلبا على الأمن في غرب أفريقيا. غير أن استمرار المشاركة الدولية في مكافحة هذه الظاهرة وتزايدها، بالإضافة إلى المبادرات الجريئة المتخذة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، بدأت تؤتي ثمارها.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تُظهر البيانات المتعلقة بمصادرة الكوكايين المتوجه إلى غرب أفريقيا ومنها اتجاهها تنازليا ملحوظا، من حيث الكميات المضبوطة والأفراد المعتقلون على حد سواء. بيد أن انخفاض كميات المخدرات المضبوطة لا يعنى بالضرورة تناقص الاتجار غير المشروع بها، بل قد يشير إلى تغيير المتجرين لأساليب عملهم نتيجة لتشدّد إنفاذ القانون. ومع ذلك، تتخذ سلطات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في جميع أنحاء غرب أفريقيا خطوات غير مسبقة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات واعتقال الضالعين فيه. وستظل المحافظة على الاتجاه التنازلي الحالي وتعزيز آليات التعاون في الجوانب العملية يشكلا تحديا كبيرا أمام دول غرب أفريقيا وشركائها الدوليين.

١٢ - ومع أن الاتجار بالمخدرات بدأ يبرز بوصفه أحد أكثر أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود انتشارا وخطورة في غرب أفريقيا، فإن ثمة أنشطة غير مشروعة أخرى لا تزال تشكل مصدرا للقلق. فخليج غينيا يواجه أخطارا عديدة منها تهريب البشر وسرقة النفط وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقرصنة. ومن المناطق الحساسة الأخرى بلدان شريط الساحل حيث تنفذ مجموعات إجرامية وجماعات مسلحة أخرى عملياتها، بشكل متزايد، بالتعاون مع الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة.

جيم - الحكم وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

١٣ - حققت منطقة غرب أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية تقدما ملحوظا في مجالات إرساء الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون. فالانتخابات الشفافة والحرّة والتهيئة تجرى بصورة منتظمة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية كما في مالي والسنغال حيث أجريت انتخابات موثوق بها في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أنحاء غرب أفريقيا كافة، يوجد مجتمع مدني شديد الحيوية يؤدي دورا قويا لتعزيز العمليات الديمقراطية، ويمارس المواطنون حقهم في اختيار قادتهم ومؤسستهم بحرية.

١٤ - وعلى هذه الخلفية المشجعة، يشكل التحدي المتمثل في إشاعة الحكم الديمقراطي، وعودة ظاهرة تغيير الحكم بشكل غير دستوري مصدر قلق متزايد. وقد أعرب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2009/11) المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ "عن بالغ قلقه إزاء عودة تغيير الحكم بشكل غير دستوري في بضعة بلدان أفريقية"، وأعرب "عن قلقه إزاء ما يمكن أن يصاحب هذه الأحداث من عنف، بالإضافة إلى ما يترتب عليها من آثار سلبية على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوب البلدان المتضررة". وكانت المنطقة دون الإقليمية مسرحا لمعظم عمليات تغيير الحكم بشكل غير دستوري أو عنيف، التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية في أفريقيا.

١٥ - والانقلابات أفعال غير شرعية تشكل انتكاسة شديدة لنشر الديمقراطية في غرب أفريقيا وتهديدا للتلاحم والاستقرار على الصعيد الوطني، وتترتب عليها تبعات هامة على الصعيد دون الإقليمي. وهي تستدعي، بصفتها هذه، إدانة وردًا حازمين من جانب المجتمع الدولي. غير أنّ عمليات تغيير الحكم بشكل غير دستوري لا تحدث في فراغ ولا هي تقتصر على الانقلابات العسكرية. ومع أنّ الانقلابات هي، إلى حد بعيد، أكثر أشكال تغيير الحكم بشكل غير دستوري راديكالية، فإنّ عمليات التغيير هذه يمكن أن تتخذ أشكالاً أقل بروزاً كالممارسة المتمثلة في مراجعة الدستور لتمديد ولاية زعيم منتخب، أو عدم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة عندما يحين موعد إجرائها، أو عدم احترام نتائجها.

١٦ - وقد ولدت عودة الانقلابات العسكرية في غرب أفريقيا مخاوف كبيرة على صعيد حقوق الإنسان، وهي مشكلة تفاقمت بسبب إفلات الجناة من العقاب في المؤسسات العسكرية والأمنية للبلدان المعنية. ولا تزال ترد من أنحاء المنطقة دون الإقليمية أنباء عن حدوث أعمال عنف جنسي وعنق قائم على نوع الجنس، وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية، وعمليات قتل خارج نطاق القانون، ومصادرة غير مشروعة لأراضي أضعف الفئات السكانية. ومع ذلك، أتاح تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، تحسين تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في إطار تصدي هذه الهيئات للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن.

ثالثاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

١٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الاضطلاع بأنشطته تنفيذاً لولايته الشاملة المتمثلة في تعزيز مساهمة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلم والأمن في غرب أفريقيا.

ألف - التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

١٨ - ركز المكتب بشكل خاص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على بناء حالات تآزر بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. فنظم اجتماعين لرؤساء وكالات الأمم المتحدة في داكار في ٩ كانون الثاني/يناير و ٢٣ نيسان/أبريل لعرض وتبادل معلومات عن المسائل السياسية والأمنية الهامة التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية ومنها الأمن الغذائي وتأثير الأزمة المالية العالمية وبلدان محددة مثيرة للقلق (توغو وغينيا وغينيا - بيساو وموريتانيا) ومسائل أخرى مثل سلامة الطيران في غرب أفريقيا. وفي الاجتماع الثاني، أُطلع المشاركون

على المبادرة التي اتخذها فريق المديرين الإقليميين للأمم المتحدة لإنشاء مرصد إقليمي لمواطني الضعف التي تعاني منها المنطقة دون الإقليمية. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين رصد مختلف جوانب الضعف هذه، وتمتين أو اصر التعاون بين الجهات العاملة في المجال الإنساني وتلك المعنية بالتنمية، وتعيين الحدود الدنيا للأنشطة الإنسانية التي ينبغي الاضطلاع بها دعماً للبرامج الإنمائية التي تنفذ حالياً.

١٩ - وقام المكتب، متابعةً منه للاجتماع الأول للمديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين في غرب أفريقيا الذي عقده في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بتنظيم جلسة عمل في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل في داكار، ضمت ممثلي مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومستشاري الأمم المتحدة لشؤون السلام والحكم، والوحدات السياسية التابعة لبعثات حفظ السلام في غرب أفريقيا، حددت خلالها صلاحيات شبكة دون إقليمية من المعنيين بمنع النزاعات وبناء السلام. وإلى جانب آليات أخرى لتبادل المعلومات والتحليلات السياسية، ستعزز هذه الشبكة التنسيق والتعاون بين المعنيين بالإنذار المبكر والسلام التابعين للأمم المتحدة.

٢٠ - وعقد المكتب في داكار في شباط/فبراير وأيار/مايو، في إطار جهوده المستمرة لتمتين الصلات بين أعمال كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، اجتماعاته العادية التي تضم رؤساء بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومؤتمرات قادة القوات في بعثات السلام، لمناقشة التطورات عبر الحدود وتطورات السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية وفي حوض نهر مانو واستكشاف سبل تعزيز التعاون.

باء - التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢١ - لا يزال التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يشكل أولوية بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وقد أجرى ممثلي الخاص مشاورات منتظمة مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، محمد بن ثمباس، لتنسيق الجهود المبذولة والقيام بأنشطة مشتركة، وبخاصة في مواجهة الأزمات الجديدة. ولزيادة تعزيز هذه الشراكة، عقد المكتب مجموعة من المناقشات المتعلقة بالعمل مع نظراء له في الجماعة الاقتصادية في أبوجا يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير، وفي داكار في ١٨ أيار/مايو، لتحديد مجالات التعاون ذات الأولوية التي يمكن أن تتمثل في استكمال برنامج العمل المشترك بين المكتب والجماعة الاقتصادية. وتشمل المجالات المذكورة تنفيذ خطة عمل إقليمية تضعها الجماعة الاقتصادية بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات، والأمن الغذائي، وإصلاح قطاع الأمن، والانتخابات، والحكم الرشيد

وسيادة القانون، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وغيرها من المسائل العابرة للحدود.

٢٢ - وأسهم المكتب، في إطار الجهود التي يبذلها لتعزيز قدرة القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية، في مؤتمر الاستطلاع والتخطيط الأولي لعملية التدريب الميداني المتصلة بالإمدادات اللوجستية للقوة الاحتياطية، الذي عقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ شباط/فبراير في واغادوغو. وحضر موظفو المكتب أيضا الجلستين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين اللتين عقدتهما لجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية، في برايا في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس، وفي واغادوغو في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه. وكان الغرض الرئيسي من الجلسة الرابعة والعشرين استكمال خريطة الطريق للقوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية، التي يُتوقع أن تبدأ عملها بحلول عام ٢٠١٠، وذلك تمشيا مع جداول الاتحاد الأفريقي الزمنية للألوية دون الإقليمية. وأسهم المكتب أيضا في مؤتمر للتخطيط النهائي عقد في واغادوغو في ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل لوضع اللمسات الأخيرة على تفاصيل عملية التدريب الميداني المتصلة بالإمدادات اللوجستية. وشارك المكتب مع بلدان غرب أفريقيا المساهمة بقوات، بوصفه مقيما لعملية التدريب التي أُجريت في الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه في بوركينا فاسو.

الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى المكتب مشاورات مع ممثلي الاتحاد الأفريقي بغرض تعزيز جهود التنسيق بين الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي يواجهها السلم والأمن على الصعيد دون الإقليمي. وأوفدت بعثات مشتركة إلى المناطق المتضررة من عدم الاستقرار والانقلابات، مثل غينيا. وشارك المكتب أيضا في الجلسة السادسة والعشرين لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية، وفي اجتماع عقده الجماعة الاقتصادية مع الشركاء الدوليين في بيساو في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس، وذلك لمناقشة التحضيرات للانتخابات الرئاسية في ذلك البلد.

٢٤ - وفي إطار التبادل المنتظم للآراء والمعلومات عن التطورات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية، عقد المكتب اجتماعا في ٢٨ نيسان/أبريل في داكار مع ممثلين دبلوماسيين من بلدان الجماعة الاقتصادية. ومن بين المسائل التي نوقشت، الانتخابات في غرب أفريقيا وأزمة الحكم والتغييرات غير الدستورية وانعدام الأمن في منطقة الساحل والأمن الغذائي والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ويشارك المكتب أيضا في مشاورات أكثر انتظاما مع ممثلين دبلوماسيين أعضاء مجلس الأمن، وقد اقترح عقد اجتماعات منتظمة مع الممثلين المقيمين في

داكار لتبادل المعلومات والتحليلات بشأن السلم والأمن في المنطقة لبحث السبل التي يمكن أن يتبعها المجتمع الدولي لتقديم مزيد من الدعم إلى غرب أفريقيا.

جيم - الحكم

٢٥ - شارك المكتب بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى إعادة إحلال الحكم الديمقراطي في البلدان التي وقعت فيها انقلابات عسكرية مؤخرًا، أو التي أصبحت العمليات الديمقراطية فيها مهددة.

غينيا

٢٦ - ما زال ممثلي الخاص، منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في أعقاب وفاة الرئيس لانسانا كونتي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يعمل بنشاط مع السلطات الغينية وغيرها من الجهات المعنية لتعزيز الانتقال بأسرع ما يمكن إلى نظام دستوري في البلد، وللتعهد بتوفير دعم الأمم المتحدة لبلوغ هذا الهدف. ودُعي ممثلي الخاص للتحديث في جلسة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقودة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للنظر في الحالة في غينيا، وقام بعدها بزيارة كوناكري في ٣ كانون الثاني/يناير للاجتماع بقائد المجلس العسكري الكابتن موسى داديس كامارا وأعضاء آخرين في المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية. وأجرى أيضا مناقشات منفصلة مع ممثلين عن الأحزاب السياسية في غينيا والمجتمع المدني والنقابات والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة.

٢٧ - وعقب إدانة الجماعة الاقتصادية للانقلاب وتعليق مشاركة غينيا في الاجتماعات على مستوى رؤساء الدول وعلى مستوى الوزراء، شارك ممثلي الخاص في الجهود المبذولة بقيادة الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي لتأمين العودة إلى النظام الدستوري. وشارك في الاجتماع الاستشاري الأولي بشأن غينيا الذي عقد في أديس أبابا في ٣٠ كانون الثاني/يناير، وفي اجتماعات عقدها فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا في كوناكري في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير وفي ١٦ آذار/مارس وفي ٤ و ٥ أيار/مايو. وأتاحت هذه الاجتماعات لفريق الاتصال المذكور فرصة استعراض الوضع السياسي في البلد والتقدم الذي أحرزته السلطات الغينية في مجال الوفاء بما تعهدت به للانتقال إلى النظام الدستوري. وركز فريق الاتصال أيضا على المساعدة في إنشاء مجلس وطني انتقالي والتعجيل في ذلك، وعلى وضع جدول زمني واضح لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٩. وفي ٧ نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص وممثل الاتحاد الأفريقي المشارك في رئاسة فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا بزيارة مشتركة إلى كوناكري لتشجيع رئيس المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية على احترام

التعهدات التي قطعها بشأن الجدول الزمني للعملية الانتقالية الذي اقترحه الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني في ١٧ آذار/مارس.

٢٨ - وشارك المكتب أيضا في مناقشات اللجنة التنفيذية للسلام والأمن التابعة للأمم المتحدة في ٦ نيسان/أبريل في نيويورك، لتحديد خريطة طريق على نطاق المنظومة للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لغينيا وتسهيل حشد الموارد من أجل الانتخابات وغيرها من المجالات ذات الأولوية.

موريتانيا

٢٩ - واصل ممثلي الخاص بذل جهوده لإيجاد حل توافقي للأزمة في موريتانيا بعد إطاحة الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وحضر الاجتماع التشاوري الذي عقده الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير، واجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بموريتانيا الذي عقد في باريس في ٢٠ شباط/فبراير. وإذ أكدت مشاورات باريس ضرورة مواصلة الضغط على المجلس العسكري لإظهار المرونة، فإنها اعتبرت أن بعض المقترحات المقدمة من أصحاب الشأن الموريتانيين الرئيسيين تشكل أساسا لإجراء حوار بناء بين الموريتانيين يقوم بتنظيمه رئيس الاتحاد الأفريقي، وذلك بمشاركة فريق الاتصال الدولي المعني بموريتانيا.

٣٠ - وفي ١٤ أيار/مايو، سافر ممثلي الخاص إلى نواكشوط لوضع الأسس للتحضير لحوار بين الموريتانيين وإطلاقه، وذلك ضمن وفد دولي ترأسه الرئيس السنغالي عبد الله واد وضمّ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والوزير الليبي للشؤون الأفريقية (ممثلا للرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي) ووزير الخارجية السنغالي. وقدم المساعدة في الجهود التي أثمرت عن عقد اجتماع أولي ضمّ الأطراف الموريتانية الرئيسية الثلاثة في ١٥ أيار/مايو. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/مايو، شارك ممثلي الخاص في الجهود الدولية المبذولة في نواكشوط لتسهيل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية الموريتانية بشأن خريطة طريق توافقية لإجراء الانتخابات الرئاسية. وأدت هذه الجهود إلى المحادثات الموريتانية التي أُجريت في داكار في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، والتي توجت، في ٤ حزيران/يونيه في نواكشوط، بتوقيع اتفاق إطاري يمهد الطريق لعملية جامعة من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية وإعادة النظام الدستوري.

توغو

٣١ - عقب إعلان حكومة توغو في ١٣ نيسان/أبريل عن محاولة انقلاب مزعومة، سافر ممثلي الخاص إلى لومي في ٢٠ نيسان/أبريل للقاء الرئيس فوري غناسينغي ورئيس الوزراء جيلبرت هونغبو وزعماء المعارضة والشركاء الدوليين فيها. ونقل ممثلي الخاص شواغل الأمم المتحدة بشأن التطورات الأخيرة في البلد، وشجع الرئيس غناسينغي والزعماء السياسيين على العمل معا لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية ونزيهة في عام ٢٠١٠. وسعى أيضا إلى كفالة احترام الإجراءات القضائية وحقوق الأفراد المعتقلين لصلتهم بمحاولة الانقلاب المفترضة.

٣٢ - وأجرى ممثلي الخاص، متابعاً منه لزيارته إلى لومي، مناقشات مع رئيس بور كينا فاسو، بليز كومباوري، في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل في واغادوغو، بصفته ميسرا للحوار السياسي بشأن توغو، لتشجيعه على الاستمرار في مساعدة الأطراف في توغو للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية. ومضى في متابعة هذه المسألة أثناء حلقة العمل المتعلقة بالانتخابات والأمن، التي عقدت في لومي في ١٣ أيار/مايو وضمت ممثلين عن القوات العسكرية والأمنية والأحزاب السياسية والبرلمان وغيرها من المؤسسات الوطنية. وفي ٣٠ آذار/مارس، عقد اجتماع في داكار بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وشعبة الانتخابات التابعة للجماعة الاقتصادية بغرض مناقشة إمكانية وطرائق إيفاد بعثة تقييم مشتركة قبل إجراء الانتخابات في توغو.

الانتخابات والأمن

٣٣ - واصل المكتب دعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء الانتخابات في غينيا وموريتانيا والنيجر في عام ٢٠٠٩. وواصل الاضطلاع بدور نشط في منتديات دولية كفريقي الاتصال الدوليين المعنيين بموريتانيا وغينيا، تركز على إشاعة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات سلمية في إطار عملية تهدف إلى إعادة إحلال النظام الدستوري. كما شجع ممثلي الخاص السلطات في النيجر على إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩. وقدم المكتب الدعم إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في جهوده الرامية لمواجهة التحديات المتصلة بالأمن والانتخابات في غينيا - بيساو. وأثار ممثلي الخاص أيضا مسألة موعد الانتخابات الرئاسية مع الرئيس كومباوري، بصفته ميسر عملية السلام الإيفوارية، عندما اجتمع به في واغادوغو في ٢٥ نيسان/أبريل، وذلك قبل جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٨ نيسان/أبريل للنظر في الحالة في كوت ديفوار.

٣٤ - وفي هذه الأثناء، واصل المكتب تنفيذ المبادرة التي أطلقها في عام ٢٠٠٨، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية، لبدء عملية مشاورات واسعة النطاق حول مسألة الأمن والانتخابات في غرب أفريقيا. وأصدر المكتب، متابعةً منه حلقة العمل التي نظمها في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في كوناكري، وثيقة عن دور قطاع الأمن في العمليات الانتخابية في غرب أفريقيا ووزعها على نطاق واسع. وتوصي الوثيقة باتخاذ إجراءات لتحسين الأمن خلال العمليات الانتخابية في المنطقة دون الإقليمية. وأسهم اجتماع متابعة حلقة العمل التي نُظمت في كوناكري، المعقود في لومي في ١٣ و ١٤ أيار/مايو، الذي شارك في تيسيره مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في وضع استراتيجية وطنية لكفالة إجراء الانتخابات المقبلة في البلد، وإدماج حقوق الإنسان في العملية الانتخابية.

٣٥ - وحضر المكتب، في إطار الجهود التي يبذلها لدعم إصلاحات قطاع الأمن في بلدان غرب أفريقيا، اجتماع المائدة المستديرة المتعلقة بإعادة هيكلة قطاع الدفاع والأمن وتحديثه في غينيا - بيساو، الذي عُقد في برايا في ٢٠ نيسان/أبريل. وكان الهدف من هذا الاجتماع، الذي نظّمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وحكومتا الرأس الأخضر وغينيا - بيساو، هو تنشيط تنفيذ البرنامج القطري لإصلاح قطاع الأمن والتعجيل به.

دال - القضايا العابرة للحدود

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٣٦ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إيلاء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة اهتماما خاصا بوصفهما خطرا يهدد الأمن في غرب أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب جهوده على تكثيف التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودعم الجماعة الاقتصادية في تنفيذ خطة عملها الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، والسعي إلى تعزيز قدرته على الاضطلاع بدور في الجهود المتضافرة المبذولة لمكافحة هذه الآفة.

٣٧ - وفي ١٨ آذار/مارس، اجتمع ممثلي الخاص بالمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا لبحث سبل تعزيز التعاون بين المكتبين والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجماعة الاقتصادية. وجاء ذلك في أعقاب بعثة أوفدتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إلى الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في ليون، في ١٥ كانون الثاني/يناير، لمواصلة

وضع استراتيجيات متكاملة مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة. ووُضعت مبادرة خاصة بالمنطقة الساحلية في غرب أفريقيا وعُرضت على الدورة الثامنة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا في ٢١ نيسان/أبريل؛ وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في أربعة بلدان تنفَّذ فيها المبادرة على سبيل التجربة (غينيا - بيساو وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار) لتعزيز إنفاذ القانون على الصعيد الوطني وتوطيد القدرات على جمع المعلومات الاستخباراتية.

٣٨ - وحضر المكتب أيضا عدة اجتماعات، من بينها الاجتماع نصف السنوي الثامن لموظفي الاتصال الذي نظمه المكتب الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في داكار في ١ نيسان/أبريل، لبحث حالة خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، واستعراض الشراكة القائمة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام والانتربول، لدعم تنفيذ هذه الخطة. وشارك المكتب أيضا في اجتماع الخبراء الذي نظّمته الجماعة الاقتصادية في أبوجا في ١٢ و ١٣ أيار/مايو وأقرّت فيه الخطة التنفيذية التي وضعتها مفوضية الجماعة الاقتصادية لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة العمل. وأقرت في هذا الاجتماع أيضا آلية رصد هذه الخطة وتقييمها، وأعرب المشاركون فيه عن تأييدهم لمبادرة المنطقة الساحلية في غرب أفريقيا التي عُرضت عليهم.

الأمن العابر للحدود

٣٩ - في مجال الأمن والدفاع، شارك المكتب، في الفترة من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير، في حلقة دراسية لمدة أسبوعين عن الإرهاب عُقدت في مركز التدريب الإقليمي لمكافحة المخدرات في أبيدجان. وشملت مساهمة المكتب تقديم عروض عن الأمم المتحدة والإرهاب، والتهديدات الأمنية لمنطقة غرب أفريقيا؛ وعمليات الإبلاغ عن وجود قنابل ونزع الألغام. وشارك المكتب أيضا في اجتماع عمل إقليمي عقده فريق العمل لمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة الثمانية في داكار في ٣ آذار/مارس، وتم فيه بحث تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب في عدة بلدان في غرب أفريقيا، ومنح المكتب والسفارات الموجودة في داكار فرصة استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز الشراكة بينهما بشأن المسائل المتصلة بالإرهاب.

٤٠ - وفي ٢٦ آذار/مارس، حضر المكتب حلقة دراسية عن الأمن البحري في خليج غينيا عُقدت في دوالا، الكاميرون، ووضعت خلالها المبادئ التوجيهية لإنشاء مركز دون إقليمي لتنسيق شؤون الأمن البحري. ويعتزم المكتب تشجيع الجماعة الاقتصادية على القيام بمبادرة مماثلة.

٤١ - وفي مجال نزع السلاح، شارك المكتب في حلقة دراسية إقليمية لبلدان وسط وشمال وغرب أفريقيا عُقدت في داكار في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل لمناقشة اعتماد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة، وذلك ضمن مشروع ينفذه للاتحاد الأوروبي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

منطقة الساحل

٤٢ - واصل المكتب متابعة تطورات الحالة الأمنية في منطقة الساحل والتنسيق مع الشركاء الدوليين بشأنها، ولا سيما الأنشطة التي تضطلع بها الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، وخصوصاً في ضوء اختطاف مبعوثي الخاص السيد روبرت فاوولر وزملائه، فضلاً عن أجانب آخرين. وقد اغتنم ممثلي الخاص كل سانحة لتشجيع السلطات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية في المنطقة دون الإقليمية على تحديد موعد نهائي لعقد المؤتمر الإقليمي المقترح لبحث مسألتَي التنمية والأمن في منطقة الساحل.

٤٣ - وفي ١٢ و ١٣ آذار/مارس، توجه ممثلي الخاص في بعثة إلى نيامي لبحث الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية المقبلة، والوضع في الجزء الشمالي من البلد مع كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء السلك الدبلوماسي وفريق الأمم المتحدة القطري. وعلى غرار ذلك، قام المكتب، متابعاً منه للمناقشات الأولية التي أجراها في واغادوغو في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، بزيارة مركز أغريميت الإقليمي في نيامي، في ١٣ آذار/مارس، لبحث مجالات التعاون والإجراءات المشتركة بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ، وتأثيرها على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

بطالة الشباب

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب استضافة مكتب غرب أفريقيا لشبكة عمالة الشباب. واغتنم ممثلي الخاص فرصة زيارته لفيينا في ١٨ آذار/مارس للاجتماع بالمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، لمناقشة عمالة الشباب وغيرها من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٤٥ - وأنجز موظفو شبكة عمالة الشباب في غرب أفريقيا، في إطار برنامج الشبكة التنافسي لتوفير المنح في بلدان اتحاد نهر مانو (الذي يُنفذ في سياق برنامج لليونيدو)، أنشطة تدريبية ليوم واحد في كوت ديفوار في ٢٣ كانون الثاني/يناير. ومن أصل الطلبات التي وردت، البالغ عددها ٢٨٠ طلبا، قدمت الشبكة منحا لخمسة عشر مشروعا لتوفير فرص عمل للشباب تتراوح تكلفتها بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي ٨ نيسان/أبريل، أطلقت الشبكة بنك معلومات بشأن عمالة الشباب في غرب أفريقيا يتضمن تفاصيل أكثر من ٤٥٠ مشروعا لتوفير فرص عمل للشباب في المنطقة دون الإقليمية. ويسرت الشبكة عقد دورات لمتددي للتعليم يستغرق يومين استضافته المؤسسة الدولية للشباب في نيروبي يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، برعاية الشراكة العالمية للبنك الدولي، لتعزيز عمالة الشباب وتوفير فرص العمل لهم. وفي حزيران/يونيه، نظمت الشبكة اجتماعا لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعمل على توفير فرص العمل للشباب بمشاركة ٢٠ ممثلا من ممثلي قطاع الأعمال و ٢٠ منظمة غير حكومية، وأنجزت أيضا دراسة عن الطلب المتوقع على اليد العاملة من الشباب في القطاع الخاص في غانا والسنغال.

هاء - حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الجهود الرامية إلى الدفع قدما بحماية حقوق الإنسان وتعميم المساواة بين الجنسين في غرب أفريقيا. وفي سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، قام المكتب بتحديد الأنشطة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وبحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، وتمكن من خلال ذلك من إرساء شراكات أقوى بين عدد كبير من أصحاب المصلحة في المنطقة دون الإقليمية وبالتالي استباق حدوث ازدواجية لا لزوم لها في الجهود وتفاديها.

٤٧ - وفي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير، عقد المكتب اجتماعا في داكار مع مركز التنمية الجنسانية التابع للجماعة الاقتصادية، وضعا خلاله اللمسات الأخيرة على النظام الأساسي للشبكة المعنية بالسلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٠ آذار/مارس، دخل المكتب في شراكة مع الجماعة الاقتصادية للقيام رسميا بإطلاق منتدى الجماعة الاقتصادية لتبادل المعلومات بشأن السلام، وهو منتدى على الإنترنت يقدم تحليلات متعمقة للأسباب الجذرية للتراعات، ويقدم المساعدة في إيجاد حلول للأخطار الناشئة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل،

شارك المكتب في اجتماع للخبراء عُقد في أكرا، وأعد دليلاً بشأن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين وقضايا المرأة في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد في غرب أفريقيا.

٤٨ - وحضر المكتب الاجتماع الاستشاري الثاني للجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان في الميدان الذي عُقد في كوناكري، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل. وقد ضم هذا الاجتماع رؤساء الوحدات المعنية بحقوق الإنسان التابعة لبعثات السلام، والمكاتب القطرية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمستشارين المعنيين بحقوق الإنسان، وموظفين من الأمانة العامة للأمم المتحدة لاستعراض حالة حقوق الإنسان في غرب أفريقيا والاتفاق على الأولويات الموضوعية الشاملة التي عُرضت في اجتماع رؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا الذي عُقد في أيار/مايو.

٤٩ - وفي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل، يسّر المكتب إنشاء فريق عامل دون إقليمي معني بالمرأة والسلام والأمن، ضمّ الجهات الفاعلة ذات الصلة بما فيها لجنة حقوق الإنسان وحقوق الشعوب التابعة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني دون الإقليمية. وأقر الفريق العامل اختصاصاته وخطة عمل سنوية لدورة الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٥٠ - وعلى هامش الدورة الخامسة والأربعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب التي عقدت في بانجول في الفترة من ١٣ إلى ٢٧ أيار/مايو، عقد المكتب اجتماعاً لمنظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا في ١٢ و ١٣ أيار/مايو اعتمد خلاله المشاركون فيه خطة عمل لبحث التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية. وفي ١٣ أيار/مايو، تحدث ممثلي الخاص أمام اللجنة الأفريقية وشدد على أنّ حقوق الإنسان تشكل محور السلم والأمن والتنمية. وسلط الضوء على المسائل التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في غرب أفريقيا، وهي عودة الانقلابات، وعمليات تغيير الحكم بشكل غير دستوري، والأزمات الغذائية والمالية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وتغير المناخ. واجتمع موظفو المكتب أيضاً مع مسؤولين في اللجنة الأفريقية التي قررت عقب ذلك أن تصبح عضواً مؤسساً لفريق غرب أفريقيا العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن وأن تعمل بشكل وثيق مع المكتب.

٥١ - وفي الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه، أوفدت إدارة الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المكتب بعثة مشتركة لتقييم مدى تنفيذ مقررات لجنة السياسات عن التكامل، وخاصة مستوى إدماجه حقوق الإنسان في أنشطته وبرامجه. وأولي اهتمام خاص للممارسات الجيدة المتبعة حتى الآن في إطار التعاون بين قسم حقوق الإنسان

التابع للمكتب والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي سيمنح طابعا أكثر رسمية.

واو - لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة

٥٢ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مساعدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة ولجنة متابعة اتفاق غرينتري في تنفيذ ولايتهما. وركز ممثلي الخاص، بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة، تركيزا خاصا على تهيئة الظروف المؤاتية لتسريع عملية معاينة الحدود البرية بين البلدين ميدانيا والبدء بأنشطة تعليمها. وفي إطار مساعيه الحميدة التي بذلها خلال زيارته إلى أبوجا في ٢٣ شباط/فبراير، حيث اجتمع بنائب رئيس نيجيريا ووزير خارجيتها، عمل ممثلي الخاص مع الطرفين لتذليل جميع العقبات التي تحول دون عقد الدورة الرابعة والعشرين للجنة المذكورة.

٥٣ - وأسفرت جهود ممثلي الخاص عن استئناف معاينة الحدود البرية ميدانيا وعن الاتفاق على عقد الدورة الرابعة والعشرين للجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه. وتمّ حتى الآن معاينة ٨٣٢ كيلومترا من أصل ١٩٥٠ كيلومترا من الحدود البرية واتفاق الطرفين عليها. وفي الدورة الرابعة والعشرين التي عقدتها لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه في أبوجا، نيجيريا، أبدى الطرفان استعدادهما لتعزيز التعاون عبر الحدود، ولا سيما عن طريق المشاركة بنشاط أكبر في جهود التنوع ومشاريع تنمية المجتمعات المحلية، التي تركز على السكان المتضررين على طول الحدود وفي باكاسي. وقد أعيد تأكيد هذه الالتزامات بحضور في نيويورك في ١٦ حزيران/يونيه، في إطار الجلسة الحادية عشرة للجنة المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق غرينتري المبرم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

٥٤ - شهدت منطقة غرب أفريقيا في الأشهر الستة الماضية بعض التطورات الإيجابية من بينها إجراء انتخابات في جو سلمي في بعض البلدان وازدياد الوعي بأن الاتجار بالمخدرات يشكل خطرا يهدد الأمن الإقليمي، إلا إنني ما زلت أشعر بالقلق إزاء هشاشة التقدم المحرز وبوجه خاص إزاء استمرار قلة منعة المنطقة دون الإقليمية في مواجهة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والإنسانية. ومن ثم يلزم ألا تتوانى المؤسسات المالية والإغاثية مطلقا عن العمل على تخفيف الآثار الضارة المترتبة على تراجع النمو الاقتصادي وغيره من العوامل المزعزعة للاستقرار. فعلى الرغم من إحراز تقدم في مجالي الحكم وسيادة

القانون، منيت المنطقة بانتكاسات عديدة الأمر الذي يستدل عليه من موجة تغيير أنظمة الحكم بشكل غير دستوري التي شهدتها مؤخرا والتي تبعث على القلق بشدة. ومحاربة ظاهرة الانقلابات لا بد أن يسابق المجتمع الدولي إلى التصدي لها بحزم على نحو جماعي ومتسق بحيث يعالجها من جذورها شأنها شأن الممارسات التي يمكن أن تتسبب في حدوثها من قبيل تفشي الإحساس بالظلم فيما يتعلق بتقاسم الثروة والسلطة، وأوجه القصور في هياكل الحكم والخروج على العملية الديمقراطية والاستهانة بحقوق الإنسان. ويلزم في هذا الصدد التنويه بالجهود التي تبذلها حاليا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي فهي جهود جديرة بالدعم المتواصل كما أن تعزيز التعاون مع هذه المنظمات في مجال العمل الوقائي أمر لا بد منه.

٥٥ - ومما يثلج صدري إسهام الأمم المتحدة بشكل مستمر في دعم الجهود دون الإقليمية الرامية إلى توطيد أركان السلام والديمقراطية والتنمية. وقد ثبتت أهمية دور المكتب في بناء أوجه التآزر فيما بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها وفي توفير منتدى لكيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا يحدد فيه كل منها أهدافه وإنجازاته في إطار الهدف العام المتمثل في تدعيم السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وإنني لأقدر وأثنى، بوجه خاص، على ما يتلقاه المكتب من تعاون ومساعدة من المديرين الإقليميين ومن أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال منسقيها المقيمين.

٥٦ - إن الدعم الذي توفره منظومة الأمم المتحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو في مساعيها إلى توطيد دعائم الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة أوجه الضعف دون الإقليمية إنما هو إسهام عظيم الشأن جدير بالاستحسان. وسوف يظل المكتب على علاقته الوثيقة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سياق العمل على إيجاد صيغة لسلام دائم في المنطقة دون الإقليمية. ويلزم، في الوقت نفسه، التنويه بجهود ممثلي الخاص في إقامة علاقة عمل ثلاثية الأطراف بين الجماعة آفة الذكر والاتحاد الأفريقي والمكتب يجري في إطارها التصدي للتحديات الماثلة في مجالي السلام والأمن في غرب أفريقيا أسوة بالشراكة القائمة بين الجماعة المذكورة والمكتب. فشراكة من هذا القبيل ستكون لها أهمية بالغة في التصدي للتحديات المتعلقة بالحكم وسيادة القانون.

٥٧ - وسوف يستمر المكتب خلال الأشهر الستة القادمة في المضي قدما في نهجه القائم على بناء أوجه التآزر والتركيز على المجالات ذات الأولوية ومن بينها الدعوة إلى منع نشوب النزاعات وتوطيد أركان السلام في المنطقة دون الإقليمية. وسيواصل المكتب، بوجه خاص، العمل جنبا إلى جنب مع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، ومن بينها

المجتمع المدني، دعماً لعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو في مجالات الحكم الرشيد والأمن البشري وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية وسيادة القانون. وسيواصل أيضاً، أداء دور ذي شأن في الجهود المتضافرة المبذولة للتصدي لآفة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ويمكن، كذلك، أن يقوم المكتب بتيسير الجهود الجارية إن تم تعزيزه بقوة شرطة صغيرة يتوافر لديها القدر المناسب من الخبرة المتخصصة وسيولى اهتمام خاص لمتابعة المبادرة التي يضطلع بها المكتب حالياً على الصعيد دون الإقليمي بهدف تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية، بما في ذلك المؤسسات القائمة في قطاع الأمن، على كفالة الأمن خلال العمليات الانتخابية.

٥٨ - وإنني لأثني على الكامبيرون ونيجيريا لاستمرارهما في الالتزام بتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المتعلق بالحدود البرية والبحرية بين البلدين على نحو سلمي وأثني كذلك على البلدان المانحة لدعمها لتلك العملية. وأود أن أعرب عن تقديري وامتناني لكبيران بريندرنماسب لما قدمه من إسهام بصفته رئيس لجنة متابعة اتفاق غرينتري حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وسوف يواصل ممثلي الخاص، بصفته رئيساً للجنة الكامبيرون ونيجيريا المشتركة، العمل على تسوية التراع الحدودي بين البلدين بصورة سلمية.

٥٩ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات دول غرب أفريقيا وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبخاصة رئيسها ورئيس مفوضيتها واتحاد نهر مانو لعدم التواني في إبداء التعاون وتقديم الدعم. وأود أيضاً، أن أعرب عن امتناني لمنظومة الأمم المتحدة وبخاصة المديرين الإقليميين والمنسقين والأفرقة القطرية وبعثات السلام والوكالات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من الشركاء لتعاونهم المستمر مع المكتب. وأود أن أتوجه بالشكر لممثلي الخاص سعيد جينيت ولموظفي المكتب ولجنة الكامبيرون ونيجيريا المشتركة لجهودهم التي لا تعرف الكلل من أجل كفالة استدامة السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.